|  |
| --- |
| **جـامعة قـاصدي مربـاح ورقلـة****كلية الحقوق والعلوم السياسية****قسم العلوم السياسية** |
| امتحان مادة: النظم السياسية المقارنة  |
| **التاريخ: 22 جانفي 2024** | **المستوى: سنة ثانية ليسانس** |
| **التوقيت: 10:00 – 11:30** | **التخصص: جذع مشترك** |
| **المــــدة: ساعة ونصف** | **الدورة: العادية** |
|  |
| **الأسئلة** |
| **السؤال الأول:** تعتبر المرحلة السلوكية نقطة انطلاق حقيقية في بناء السياسة المقارنة، حيث أحدثت قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية، وأصبح علم السياسة هو علم التخصيص السلطوي للقيم بعد أن كان هو علم الدولة أو القوة أو السلطة وقد شكلت نظرية النظم الإطار النظري لنظريات المرحلة السلوكية حيث انطلقت من مفهوم النظام السياسي كأداة للتحليل النظري لفهم الظاهرة السياسية.* حلل ذلك مبرزا أهم نماذج هذه النظرية

**السؤال الثاني:**  وضح أهم مكونات المنتظم السياسي والتي يمكن اعتمادها كأساس للمقارنة بين المنتظمات السياسية **السؤال الثالث:** تحدث عن التصنيف التقليدي للمنتظمات السياسية  **بالتوفيق** **أستاذ المادة:** **عزلاوي آمال** |
| **الإجابة النموذجية** |
|  **الجواب الأول:** 1. مقدمة: تتناول أهم مرتكزات المرحلة السلوكية كمرحلة مثلت قطيعة مع المنهجية التقليدية في السياسة المقارنة، واعتمادها على وحدات تحليل جديدة تركز على العناصر السياسية والفعل السياسي.
* التركيز على نظرية النظم كإطار نظري للمرحلة السلوكية.
* انطلق من مفهوم النظام السياسي كأداة للتحليل النظري لفهم الظاهرة السياسية.
1. تناول النماذج المختلفة لنظرية النظم ومن أهمها:
2. النموذج النسقي ( النظمي) لدافيد إيستون ( كما تم تناوله بالشرح)
3. النموذج البنيوي- الوظيفي لقبريال ألموند ( مع الشرح)

ج- النموذج الاتصالي لكارل دويتش ( مع الشرح)1. خاتمة: تتناول أهم إسهامات هذه النماذج في التحليل المقارن للمنتظمات السياسية وأبرز الانتقادات الموجهة لها في هذا المجال ( وفقا لما تم التطرق له في المحاضرة)

**الجواب الثاني:** أهم مكونات المنتظم السياسي المعتمدة كأساس للمقارنة بين المنتظمات السياسية 1. البنية السياسية: مفهومها والعناصر المكونة لها.
2. الثقافة السياسية: تعريفها وأنواعها.

**الجواب الثالث:**  معايير التصنيف التقليدي للمنتظمات السياسية1. من بيده الحكم ولمصلحة من
2. الأنظمة الصالحة.
3. الأنظمة الفاسدة.
4. العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
5. معيار مبدأ الفصل بين السلطات.
6. معيار مصدر مشروعية السلطة.
 |